

Distr.
GENERAL

A/51/757
S/1996/1057
18 December 1996



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البندان ٢٤ و ١٤٥ من جدول الأعمال
قانون البحار
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

رسالتان متطابقتان موجهتان الى الأمين العام
ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للإمارات
العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بناء على تعليمات من حكومتي، بأن أحيل اليكم طيه نص الجزء المتعلق بمسألة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، والتي هي جزء لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حسبما ورد في البيان الختامي الصادر عن الدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في مدينة الدوحة بدولة قطر في الفترة ٢٨-٢٦ رجب ه الموافق ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ م برئاسة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٢٤ و ١٤٥، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد جاسم سمحان النعيمي
الممثل الدائم

المرفق

البيان الخامي الصادر عن الدورة السابعة عشر للمجلس
الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في
الفترة ٢٦-٢٨ رجب/الموافق ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
مدينة الدوحة - قطر

قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:

(أ) قضية الجزر المحتلة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الأعلى مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ لاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث إمعاناً في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، مما يشكل إصراراً على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة، كرر المجلس أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية، الداعية إلى حل النزاع حلاً سلمياً. كما عبّر المجلس الأعلى عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في الجزر الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، بما يمثل انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتعدياً على حقوقها في هذه الجزر ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

وإذ يجدد المجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، يكرر المجلس دعوته للحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات من طرف واحد، وإلغاء أية إجراءات وإزالة أية منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

(ب) العلاقات مع إيران:

بحث المجلس الأعلى مستجدات العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية انطلاقاً من موقفه الثابت المرتكز على أهمية إرساء العلاقات على أسس حسن الجوار والالتزام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، وضرورة العمل على توفير متطلبات الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

وفي هذا السياق عبّر المجلس الأعلى عن قلقه الشديد من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشر صواريخ أرض - أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشرها لصواريخ على جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، مما يعرض دول المجلس ومنشأتها الحيوية للتهديد المباشر، وكذلك على قلقه من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة. وجدد المجلس الأعلى دعوته المجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات العلاقة لبذل الجهود الفاعلة لجعل منطقة الخليج، لأهميتها الاستراتيجية العالمية، خالية من أسلحة الدمار الشامل.
